

(التنظيم القانوني لجريمة الاحتيال الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي في النظام السعودي)

الباحث:

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على خير أنبيائه، سيدنا محمد ﷺ، أما بعد:

لقد أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة وذلك بفضل التقدم التكنولوجي وبفضل وسائل الأعلام المختلفة نظراً لتطورات الزمن، وقد أدى التطور التكنولوجي والعلمي الي زيادة معدلات الجرائم الإلكترونية ويعد موضوع (جريمة الاحتيال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي) من الجرائم المستحدثة التي لم تتل حظها من البحث والتمحيص على مستوى نظام مكافحة جرائم المعلوماتية 1428هـ السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم م/17 بتاريخ 8 / 3 / 1428 في المادة الرابعة، الفقرة الأولى، التي نصت علي جريمة الاحتيال، ولكن كونها جريمة عامة ولم تتطرق الي صورتها أو أركانها وإنما جعلتها من ضمن الجرائم الإلكترونية ، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تناول (جريمة الاحتيال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي) باعتبارها من أهم الجرائم الإلكترونية والأكثر انتشاراً في الآونة الأخيرة، وذلك عن طريق موقع التواصل الاجتماعي مما تطلب بالضرورة تنظيم هذه الجريمة من خلال وضع حدود وأطار لها، مع تشديد العقاب عليها لردع كل من تسول له نفسه الاعتداء على أموال الغير دون وجه حق ، فالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية من الجرائم التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة، والذي تقوم المملكة حالياً بمواكبته في جميع المجالات طبقاً لرؤية 2030م من خلال تطوير كافة الأنظمة وتقديم الدعم والوعي لكافة أفراد المجتمع للحد من هذه الجريمة، ومن المتوقع من خلال دراسة هذا الموضوع الوصول الي مجموعة من النتائج منها : الوقوف علي مفهوم جريمة الاحتيال عبر وسائل التواصل الاجتماعي ،الوقوف كذلك التحقق من أركان جريمة الاحتيال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ومفهوم النشاط الإجرامي للاحتيال عبر وسائل التواصل الاجتماعي والذي يتمثل في فعل التوهم والخداع الذي يمارسه الجاني علي خيال المجني عليه ، كذلك معرفة النتيجة المحتملة وقوعها وعلاقة السببية التي ترتبط بين أركان الجريمة ، الوقوف علي المسؤولية الجزائية والمدنية التي تطبق علي مرتكب جرائم الاحتيال الإلكتروني طبقاً للنظام السعودي لتحقيق الردع العام والخاص مع بيان الآثار التي تترتب علي وقوع هذه الجريمة علي كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والأمنية وسبل علاجها ، ولقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي بالنسبة للنظام السعودي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات العلمية المهمة في خاتمة البحث التي سوف نتناولها في ثنايا البحث.

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في بيان التنظيم القانوني لجريمة الاحتيال من خلال وسائل

التواصل الاجتماعي وفي ضوء ذلك نتناول الإجابة على التساؤلات الآتية:

- (1) ما هو التنظيم القانوني لجريمة الاحتيال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؟
- (2) ماهي العقوبات التي نص عليها النظام السعودي لردع لمرتكب جريمة الاحتيال الإلكترونية؟
- (3) ماهي الآثار المترتبة على وقوع جريمة الاحتيال الإلكترونية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؟
- (4) ما هي سبل علاج انتشار هذه الجريمة على الصعيد الاجتماعي والنظامي؟

أهداف البحث

- 1 بيان ماهية جريمة الاحتيال الإلكتروني خلال وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء النظام السعودي.
- 2 التعرف على المسؤولية المترتبة على جرائم الاحتيال الإلكتروني.
- 3 التعرف على الآثار المترتبة على وقوع جريمة الاحتيال الإلكترونية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في بيان التنظيم القانوني لجريمة الاحتيال الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي في النظام السعودي من خلال التعرف على مفهوم جريمة الاحتيال الإلكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتي أصبحت من الموضوعات الهامة في العصر الحديث نظرا لكثرة وقوع الضحايا، كما تظهر أهمية هذا البحث عند بيان آليات الحد من انتشار هذه الجريمة من خلال إنزال الجزاء علي مرتكب جرائم الاحتيال الإلكتروني، أيضا تتجلى أهمية هذا البحث في محاولة لإثراء البحث العلمي ومساعدة الباحثين نظرا لحدثة البحث وقلة الدراسات فيه .

حدود البحث

- **الحدود الموضوعية:** جريمة الاحتيال الإلكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي
- **الحدود المكانية:** يتعنى هذه الدراسة بتوضيح جريمة الاحتيال الإلكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتحديدًا على المستوى النظامي بالملكة العربية السعودية والدولي.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال معرفة ماهية الجرائم الإلكترونية والحلول المقترحة للحد من هذه الجرائم ووصف وبيان جريمة الاحتيال الإلكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتحليل النصوص النظامية الخاص بها.

الالتزام بوضع قائمة للمصادر العلمية ووضع خاتمة ونتائج وتوصيات للبحث وعليه فإن خطة بحثنا المقترحة ستتكون من ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

خطة البحث

المبحث الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية وجريمة الاحتيال الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية وأركان الجريمة وصورها.

المطلب الثاني: جريمة الاحتيال الإلكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

المبحث الثاني: المسؤولية المترتبة على جريمة الاحتيال الإلكتروني وأثارها

المطلب الأول: المسؤولية الجزائية والمسؤولية المدنية المترتبة على جرائم الاحتيال الإلكتروني.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على جريمة الاحتيال الإلكتروني وسبل علاجها.

والله الموافق

- إشكالية التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية وسبل التغلب عليها، عبد العال إبراهيم خراشي، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر 2015 م
- إشكالية المسؤولية القانونية عن جرائم النصب والاحتيال الكتروني الواقعة على عملاء البنوك الدكتور عبد الوهاب محمد عبد الكريم المبارك
- جرائم استخدام شبكة المعلومات الدولية، ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، بحث مقدم للمؤتمر القانون و الكمبيوتر والإنترنت، بكلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، عام 2000م
- جرائم الاحتيال المعلوماتي الواقعة على البطاقات المالية الإلكترونية د/ عبد الكافي مريم -جامعة طاهر محمد بشار -الجزائر مجلة القانون والعلوم السياسية-2022/2021م
- جرائم الإنترنت والحاسب الآلي ووسائل مكافحتها، منير محمد الجنيهي - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1994م
- جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصطلحات الفنية، كامل عفيفي عفيفي، مكتبة الأهرام، القاهرة، 2000 م
- الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت، محمد عبيد الكعبي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015م
- جريمة الاحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية دراسة مقارنة النظام السعودي والقانون الأردني د/ وائل محمد نصيرات، أ.د/غادة عبد الرحمن الطريف.
- الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية) دكتور إبراهيم رمضان إبراهيم عطايا.
- الجوانب الإجرائية للجرائم المتعلقة بالإنترنت، عبد الباقي جميل، القاهرة: دار النهضة العربية 2002م.
- السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنت، حسين سعيد الغافري، دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية (2009م).
- القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، جميل عبد الباقي الصغير، دار النهضة العربية، 2015م